1

المشروع الأمريكي في العراق

أربع سنوات من الاحتلال

الطبعة الأولى

الدوحة – 2007

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (974+).

فاكس: 4831346 (974+).

E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

رقم التصنيف ( )

ISBN ( )

أوراق الجزيرة
1

المشروع الأمريكي في العراق

أربع سنوات من الاحتلال

بشير موسى نافع

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

المحتويات

مقدمة	7
لماذا وقع غزو العراق؟	8
مؤشرات الإخفاق الأمريكي في العراق	14
لماذا أخفقت الولايات المتحدة في العراق؟	22
الإخفاق في العراق والوضع الأمريكي الدولي	33
الوضع الراهن للقوى المختلفة في العراق	38
احتمالات المستقبل	43

المشروع الأمريكي في العراق
أربع سنوات من الاحتلال

مقدمة

في 18 مارس/ آذار 2003، بدأت قوة أميركية-بريطانية تزيد عن مائة وثمانين ألف جندي (أغلبها من الأميركيين)، يساندها عدد كبير من الطائرات وحاملات الصواريخ، الحرب على العراق. خلال أسابيع ثلاثة، نجح الغزو في إيقاع الهزيمة بالجيش العراقي، المنهك وضعيف التسليح، وإطاحة النظام العراقي، ومن ثم احتلال البلاد. اليوم، بعد أكثر من أربع سنوات على الاحتلال، يبدو واضحاً أن المشروع الأميركي في العراق قد أخفق، وأن الاحتلال على وشك تلقي هزيمة بالغة. ولكن الثمن الذي دفعه العراق، على الصعيد الوطني، والبشري، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي كان باهظاً. ويقف العراق الآن على منعطف بالغ الحساسية، حيث يتفاعل عدد من التداعيات والقوى التي تؤثر، أو تحاول التأثير على مستقبل البلاد. يستهدف هذا التقرير تقديم قراءة في دوافع الغزو، وللعوامل التي أدت إلى فشل مشروع الاحتلال، وللوضع الراهن للقوى المختلفة في العراق. ويحاول، إضافة

إلى ذلك، تصور الاحتمالات التي يمكن أن يواجهها العراق قبل أن تتحدد ملامح مستقبله في شكل واضح وأقرب للاستقرار.

لماذا وقع غزو العراق؟

ثار طوال السنوات الأربع الماضية لغط واسع حول حقيقة أسباب الحرب على العراق. وفي ضوء مقاومة الإدارة الأميركية تحديد جدول للانسحاب، أصبح من الضروري محاولة تحديد الدافع، أو الدوافع، الأولية للحرب، وذلك من أجل محاولة التوصل إلى قراءة صحيحة لرؤية الإدارة الأميركية لمغامرة العراق وعواقب الانسحاب منه. المسوغ الرئيس الذي استخدمته كل من واشنطن ولندن للحرب على العراق كان مسوغ احتفاظ النظام العراقي السابق بأسلحة الدمار الشامل. سرعان ما تأكد، بالطبع، أن العراق لم يكن يحتفظ بمثل هذه الأسلحة. والأهم، أن التسريبات المتوالية في لندن وواشنطن أوضحت إلى حد كبير أن شخصيات ودوائر نافذة في الحكومتين البريطانية والأميركية قد ساهمت في صناعة الأدلة حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق. بمعنى، أن قضية أسلحة الدمار الشامل وظفت كذريعة ولم تكن هي السبب الحقيقي للحرب.

في المقابل، تدور النظريات الشائعة للحرب على العراق حول النفط والموقع الاستراتيجي. ما يقوله أنصار نظرية النفط، أن النضوب المتسارع لمخزون النفط الأميركي، في الوقت الذي يتصاعد استهلاك الطاقة داخل الولايات المتحدة وبروز الصين باعتبارها قوة اقتصادية عظمى، تسعى سعياً حثيثاً لتأمين حاجتها من مصادر الطاقة، كان الدافع الأهم خلف غزو العراق. السيطرة على العراق تعني السيطرة على الدولة صاحبة أكبر مخزون للنفط في العالم، المخزون الذي يتوقع له أن يدوم حتى بعد نضوب الاحتياطي السعودي النفطي، وتأمين جزء هام من الحاجة الأميركية للنفط والتحكم في معدلات النمو الاقتصادي الصيني. الحقيقة أن احتلال العراق كان سيعزز النفوذ الأميركي في حوض النفط العربي، ولكن النفط لم يكن الدافع الرئيس للحرب. بعد أكثر من عقد على حصار العراق، كان النظام العراقي السابق على استعداد لمقايضة رفع الحصار بإعطاء الأفضلية لشركات النفط الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة، وبغض النظر عن الحرب على العراق، هي الدولة العظمى صاحبة النفوذ الأكبر في منطقة الخليج والجزيرة العربية. إضافة إلى ذلك كله، فإن الخسائر الأميركية المالية في العراق خلال السنوات الأربع الماضية تفوق كل ما يمكن تصوره من فوائد التحكم بالنفط العراقي لعدة عقود قادمة.

نظرية الموقع الاستراتيجي للعراق تبدو هي الأخرى نظرية هشة. يتمتع العراق، بالطبع، بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، حيث يطل على الفضاء الآسيوي الواسع، وعلى الجزيرة العربية والخليج، كما يجاور ثلاث دول بالغة الأهمية من وجهة نظر الاستراتيجية العالمية، وهي إيران، وتركيا، والسعودية. ولكن الانتشار الأميركي العسكري عشية الحرب في 2003 لم يكن في حاجة ماسة لتواجد إضافي في المنطقة يستدعي حرباً طاحنة. ولا هو يستدعي العناد الأميركي للاستمرار في احتلال العراق بعد أن اتضح إخفاق مشروع الاحتلال وتكاليفه الباهظة. في 2003، كانت الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري ملموس في السعودية وقطر والإمارات والبحرين وتركيا وأفغانستان وعدد من دول وسط آسيا، ووجود غير بعيد في جزيرة دييغو غارسيا، إضافة إلى تسهيلات في مصر وجيبوتي وأثيوبيا. مثل هذا الانتشار، يوفر ميزات استراتيجية عالية للولايات المتحدة لمواجهة التحديات المحتملة من إيران وروسيا والصين، كما لحماية الخليج والسعودية، بدون تحمل أعباء غزو العراق.

الحقيقة أن الحرب على العراق لابد أن تفهم في ضوء التدافع داخل إدارة بوش حول الرؤية الأميركية للعالم ودور الولايات المتحدة العالمي، والتأثير الذي تركته هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 على

هذا التدافع. سيطر على إدارة بوش منذ تسلمها البيت الأبيض في يناير/ كانون ثاني 2001 فكرة فشل إدارة كلينتون في حصد نتائج الانتصار في الحرب الباردة وتوكيد القيادة الأميركية للشأن العالمي. لجأت إدارة بوش في شهورها الأولى إلى تبني سياسات انفرادية، استهدفت تعزيز القوة الأميركية المطلقة، مثل الانسحاب من طرف واحد من اتفاقية الحد من التسلح الاستراتيجي، ومن ثم المضي إلى بناء حائط الصواريخ المضادة للصواريخ (الذي يوفر التفوق العسكري للولايات المتحدة على روسيا والصين)، ورفض التصديق على اتفاقية كيوتو لحماية البيئة، والامتناع عن الانضمام للمعاهدة الخاصة بإنشاء محكمة جنائية دولية. وعدت إدارة بوش بسحب القوات الأميركية من البلقان، وقررت عدم الخوض في تعقيدات الصراع العربي–الإسرائيلي وترك الإسرائيليين لتحقيق النصر على الانتفاضة الفلسطينية.

بيد أن أطرافاً في الإدارة، وعلى رأسها مجموعة المحافظين الجدد وحليفيهما الرئيسيين نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد، كانت تريد تبني سياسة نشطة في مناطق التوتر، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، وترى أن القيادة الأميركية للشأن العالمي لا يمكن تأمينها بدون تدخلات أميركية فعلية، بما في ذلك التدخل العسكري. وفي حين تعلق الدافع الأهم في استهداف المحافظين الجدد المبكر للعراق بالمصالح

الاستراتيجية الإسرائيلية، فإن تشيني ورامسفيلد رأيا في العراق مقدمة ضرورية لإعادة بناء السيطرة الأميركية، شرق أوسطياً وعالمياً. وقد شاع في أوساط وزارة الدفاع الأميركية خلال الشهور الأولى من إدارة بوش مصطلح Full-Spectrum Dominance (السيطرة الشاملة) للدلالة على الاتجاه الذي كانت مجموعة رامسفيلد – تشيني تريد تبنيه. ولكن مجموعة رامسفيلد- تشيني-المحافظين الجدد لم تستطع فرض رؤيتها للسياسة الخارجية إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. فقد وفرت الهجمات على واشنطن ونيويورك مسوغاً لإطلاق الآلة العسكرية الأميركية في أنحاء العالم، وأدخلت إلى السياسة الأميركية الخارجية مفهوم الحرب الاستباقية. كما أنها فتحت لمجموعة المحافظين الجدد في الإدارة نافذة لتقديم تصور أيديولوجي معاد للعرب والمسلمين، وتوظيف القوة الأميركية بالتالي لإلحاق أكبر الضرر بالعالم العربي والإسلامي. وقد بني هذا التصور على مقولات سابقة للمؤرخ اليهودي الأميركي برنارد لويس، الذي دعي إلى جلسات مطولة مع نائب الرئيس تشيني.

طبقاً للويس، يمثل المسلمون، والعرب في قلبهم، معضلة تاريخية للمعسكر الغربي، الذي باتت أعباء قيادته تقع على كاهل الولايات المتحدة. تتلخص هذه المعضلة في أن المنطقة العربية – الإسلامية ترفض

منذ الحرب العالمية الأولى الاعتراف بهزيمتها والإقرار بقيادة الغرب للعالم. وفي حين تأقلمت دول مثل اليابان وألمانيا مع الهزيمة وقبلت الاندراج في المعسكر الغربي، فإن العرب والمسلمين مسكونون بدورهم التاريخي ويرفضون الانصياع للقيادة الغربية. الحل لهذه المعضلة هو إيقاع هزيمة بالغة بالعرب والمسلمين، هزيمة تجعلهم يدركون أن لا مجال للمقاومة وأن الغرب بصدد إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم، سلماً كان ذلك أو حرباً.

الحرب على أفغانستان كانت رداً مباشراً على هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، ولكن الحرب على العراق كانت من نوع آخر. كان غزو العراق واحتلاله خطوة أولى وأساسية في مشروع واسع لتوكيد القيادة الأميركية للشأن العالمي، لتحطيم التحديات العربية – الإسلامية للقيادة الأميركية، وبناء شرق أوسط جديد، ثقافة وسياسة، ينضوي في التصور الأميركي للعالم. وليس ثمة شك في أن العراق كان البداية. فمن وجهة نظر مؤدلجي الحرب، مثل بول وولفوويتز، لم يكن احتلال العراق ليضع القوة الأميركية المباشرة في قلب الصراع العربي– الإسرائيلي وحسب، ولكنه كان سيوفر أيضاً فرصة لإطاحة نظام "الملالي" في طهران وإجبار دمشق على تغيير سياستها في المنطقة. بإطاحة النظام العراقي، وإعادة بناء الدولة والمجتمع العراقيين، سيصبح

العراق درساً، أو مثالاً يتبع، تلقائياً أو عبر الضغوط المختلفة، في دول المنطقة الأخرى، من السعودية إلى مصر. المشكلة في إعطاء العراق والمنطقة العربية – الإسلامية الأولوية في استراتيجية السيطرة العالمية، أنها اضطرت الولايات المتحدة، لاسيما بعد الإخفاق في العراق وفلسطين ولبنان، إلى مساومات مع الصين وروسيا ومن ثم ترك هامش ملموس لتعزيز وضعهما العالمي.

مؤشرات الإخفاق الأميركي في العراق

في 18 أبريل/ نيسان 2007، وإثر انتهاء اجتماع بين الرئيس الأميركي وقيادات الكونغرس، أعلن هاري ريد، رئيس الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، أن الولايات المتحدة خسرت الحرب في العراق. وهذا تصريح غير مسبوق في تاريخ الحروب الأميركية؛ إذ حتى في ذروة الحرب في فيتنام، لم يكن لزعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ أن يتقدم بمثل هذا الإعلان، ولو كان ذلك لخدمة أهداف حزبية بحتة. وربما ينبغي التذكير بأن سجل هاري ريد لا يضعه في خانة الديمقراطيين الحمائم؛ فقبل شهور قليلة فقط كان ريد قد أيد بالفعل استراتيجية زيادة قوات الاحتلال (the surge)، التي جعل منها الرئيس بوش محور سياسته الإنقاذية للوضع في العراق. الحقيقة، بالطبع، أن إدارة بوش قد

أخفقت في العراق، وأن العراق سيذكر مستقبلاً باعتباره أحد أبرز كوارث السياسة الأميركية الخارجية منذ فيتنام. والمؤشرات على الإخفاق الأميركي متعددة.

تواجه القوات الأميركية استنزافاً عسكرياً لم يتوقف منذ الأسابيع الأولى للاحتلال. طبقاً للإعلانات الأميركية الرسمية، بلغت خسائر القوات الأميركية في نهاية العام الرابع من الاحتلال أكثر من 3200 قتيلاً وأكثر من 24 ألفاً من الجرحى، في حين تمتنع وزارة الدفاع الأميركية عن ذكر الخسائر في المعدات. وقد أنفقت الولايات المتحدة على حربها في العراق خلال الفترة نفسها ما يزيد على 400 مليار دولار، ويتوقع لنفقات الحرب أن ترتفع مائة مليار دولار أخرى مع نهاية 2007. أما إن وضعت الأعباء المستمرة لرعاية المصابين الأميركيين من ضحايا الحرب في الاعتبار، فإن التكلفة المستقبلية للسنوات الأربع الماضية تصل إلى 2 تريليون دولار، طبقاً لدراسة نشرها جوزيف ستيغلينز، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا.

على خلفية الإخفاق في العراق، أخذ تماسك إدارة الرئيس بوش في التشقق. فقد ترك وزير الخارجية كولن باول الإدارة بعد نهاية ولايتها الأولى، غاضباً وفي حالة خلاف معلنة مع نائب الرئيس ووزير

الدفاع. وبالرغم مما قيل عن ولاء جورج تينيت، رئيس الاستخبارات المركزية قبل وبعد غزو العراق للرئيس، فإن مذكرات تينيت حول الحرب، التي نشرت في ربيع 2007، وجهت ضربات مؤلمة للإدارة ككل، ولسيطرة تشيني العمياء على مشروع غزو العراق واحتلاله. ولم يطل الإخفاق في العراق أمثال باول وتينيت وحسب، بل طال حتى رامسفيلد، الذي كانت استقالته أقرب للإقالة، مطيحة بنفوذ المحافظين الجدد في الإدارة وأمام الرأي العام الأميركي على السواء. إن مستوى القوة والنفوذ الذي وصلته مجموعة المثقفين وخبراء السياسة الخارجية المعروفة باسم المحافظين الجدد (وأغلبهم من اليهود الأميركيين) في إدارة بوش الأولى كان مستوى غير مسبوق؛ لاسيما أن هؤلاء هم مجرد خبراء وليسوا سياسيين تدعمهم قاعدة انتخابية. بعد أن نجحت القوات الأميركية في احتلال العراق بخسائر قليلة، حتى توقع كثيرون أن تصبح رؤية المحافظين الجدد جزءاً لا يتجزأ من الرؤية الأميركية للسياسة الخارجية لعقود قادمة، بغض النظر عن الخلفية السياسية للإدارة الحاكمة في واشنطن. ولكن ما أن بدأت مؤشرات الإخفاق في العراق تكثر حتى أخذ كبار موظفي الإدارة من المحافظين الجدد في السقوط، الواحد منهم تلو الآخر، سواء باستقالات تطوعية، أو بإقالات، أو على خلفية اتهامات قضائية مختلفة.

فقدت إدارة الرئيس بوش قدراً كبيراً من مصداقيتها السياسية داخل الولايات المتحدة، وهو ما مهد الطريق للحزب الديمقراطي في الانتخابات التشريعية النصفية للعام 2007 ليسيطر على مجلسي الكونغرس للمرة الأولى منذ منتصف التسعينات. وتشير استطلاعات الرأي العام الأميركي في ربيع 2007 إلى أن أكثر من 50 بالمائة من الأميركيين باتوا يعتقدون أن بلادهم قد خسرت الحرب في العراق، بينما يصل الذين يطالبون بالانسحاب إلى أكثر من 60 بالمائة. تعزز هذه المعارضة الأميركية القاطعة لاستمرار الحرب في العراق من موقف الأكثرية الديمقراطية في الكونغرس، وضغوطها التشريعية على الإدارة لوضع جدول انسحاب من العراق. في بريطانيا، الحليف الرئيس للولايات المتحدة في الحرب، أطاح العراق بشعبية رئيس الوزراء توني بلير، وأوقعه تحت ضغوط هائلة من داخل حزبه للتخلي عن الحكم.

داخل العراق، وبعد فشل حكومتي علاوي والجعفري، توشك حكومة المالكي الوصول إلى نهاية الطريق. كان المتوقع في مطلع 2007 أن تقوم الإدارة الأميركية بالتخلص من المالكي والإتيان بحكومة أكثر استجابة لتصور واشنطن بخصوص الخروج من الأزمة؛ ولكن ما حدث أنه في الوقت الذي يحاول المالكي إثبات تجاوبه مع الإرادة الأميركية، أخذت حكومته تتعرض لانهيار تدريجي داخلي بفعل انهيار تماسك

القوى المكونة لها، لتؤكد هذه القوى من جديد على أنها تفتقد الشعور الوطني بالمسؤولية، والقدرة والكفاءة الضروريتين لإدارة الشأن العراقي. المشكلة ليست فقط في الصراع المحتدم بين قوى الدولة العراقية الجديدة على النفوذ والمال والسلطة، بل أيضاً في رفض الأميركيين رؤية المسخ الذي أرادوه وأشرفوا على إقامته في العراق المحتل. الواضح أن هذا العراق ليس مؤهلاً للحياة، بغض النظر عن الشخصية التي تقف على رأس حكومته، لأنه أقيم أصلاً على أسس لا توفر مقومات البقاء والاستمرار.

بعد أكثر من أربع سنوات على الاحتلال، لا يزال إنتاج النفط العراقي (زهاء المليون ونصف المليون برميل يومياً) أقل بكثير من معدلات الإنتاج قبل الاحتلال، التي كانت قد تجاوزت المليوني برميل. هذا، فيما تذهب كميات تقترب من ربع كمية النفط المنتج (خصوصاً في الجنوب) حصصاً للميليشيات الشيعية المتنازعة في البصرة. وتتداول لجان الكونغرس الأميركي أرقاماً تتراوح بين 12 و18 مليار دولار لحجم النهب والاختلاس الذي طال أموال إعمار العراق، سواء تلك التي قدمتها الولايات المتحدة أو تلك التي تعود إلى ميزانية العراق الداخلية، بحيث يمكن القول أن لا بلد في التاريخ الحديث تعرض للسرقة والفساد المالي كما تعرض العراق.

عملية بناء الجيش وقوى الأمن العراقية هي الأخرى عملية متعثرة. تفيد الأرقام العراقية والأميركية الرسمية أن تعداد الجيش العراقي الجديد والحرس الوطني وقوات الشرطة معاً تجاوز في نهاية العام الرابع للاحتلال 370 ألفاً. الحقيقة، أن الكثير من الوحدات تعمل بـ 50- 70 بالمائة من طاقتها المعلنة رسمياً، نظراً لتهرب الكثير من العناصر من عمل يتهدده شبح الموت والإصابة، أو قيام الكثير من المسؤولين بعدم الكشف عن حقيقة الاستقالات في وحداتهم. كما أن نسبة قليلة من هذه الوحدات قادرة على القيام بمهمات قتالية فعلية، في استقلال عن الجيش الأميركي. وفي حين يسيطر على قوات الشرطة الولاء السياسي المحلي، فإن قوات الحرس الوطني والجيش بنيت أصلاً على أساس طائفي. في المنطقة الكردية، تحافظ الألوية المشكلة من قوات البشمركة على الولاء لقيادة الإقليم الكردي؛ بينما تسيطر القوى الشيعية السياسية على أغلب ألوية الجيش والحرس الوطني العاملة الأخرى. وقد كشفت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية (30 أبريل/ نيسان) أن مكتب رئيس الوزراء المالكي قام خلال الأشهر القليلة السابقة بطرد العديد من الضباط الذين عملوا لوضع حد لنشاطات ميليشيات جيش المهدي، وأن أغلب هؤلاء الضباط كانوا من السنة.

انطلقت الخطة الأمنية الجديدة، الأميركية – العراقية، التي تضمنت زيادة تعداد القوات الأميركية في العراق بـ 28 ألف جندي، في فبراير/ شباط 2007، على أن يكتمل نشر القوات الجديدة في مايو/ أيار. وقد رافق هذه الخطة توكيدات متكررة من رئيس الوزراء المالكي على انطلاق مشروع مصالحة وطنية واسع النطاق. وبمرور أربعة شهور على الخطة الأمنية ومشروع المصالحة لم تكن النتائج المرجوة منهما، أميركياً وعراقياً، منهما قد تبلورت. بعد انخفاض قصير في نشاطات الميليشيات والقتل الطائفي، عادت الميليشيات تعبث في المناطق السنية، لاسيما منطقة جنوب بغداد بالغة الحساسية. تعداد الجثث "مجهولة الهوية" التي يعثر عليها في بغداد ومختلف أنحاء العراق عاد إلى الارتفاع منذ بداية مايو/ أيار، وتفجير السيارات المفخخة ذات الطابع الطائفي يظل على ما هو عليه. ومن جهة أخرى، منذ ديسمبر/ كانون أول 2006، أصبح المعدل الشهري لخسائر الجيش الأميركي زهاء المائة قتيل من الجنود، لم تساهم الخطة الأمنية في تحقيق أي انخفاض فيه. وإن كان تنظيم القاعدة هو الهدف الرئيس للحرب الأميركية العالمية على الإرهاب، فإن القاعدة حققت مكاسب ملموسة في العراق، لم تنجح الخطة الأمنية الجديدة في تقويضها. على مستوى المصالحة الوطنية، لم يكن البرلمان

العراقي حتى نهاية مايو/ أيار قد اتفق على التعديلات الدستورية التي تطالب بها القوى السنية المشاركة في العملية السياسية.

في نهاية العام الرابع للاحتلال، أصبح العراق واحداً من أكبر مصادر الهجرة واللجوء في العالم؛ بل أن المنطقة العربية لم تعرف منذ النكبة الفلسطينية في 1948 ظاهرة هجرة ولجوء سكاني بحجم تلك التي يشهدها العراق. ثمة مليوني عراقي على الأقل هجروا بلادهم. أكثر هؤلاء استقر في سورية والأردن؛ ولكن نسبة ملموسة توجهت أيضاً إلى مصر، وتركيا، وإيران، والدول العربية الأخرى. وبالرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، فيعتقد أن ما لا يقل عن 40 بالمائة من مجموع طبقة "التكنوقراط" العراقية غادر العراق. وتقدر مصادر عراقية رسمية ومصادر هيئات إغاثة وحقوق الإنسان، عراقية وغير عراقية، أن هناك نصف مليون عراقي آخر شردوا داخل العراق نفسه.

من جهة أخرى، سقط الرهان على إحداث تغييرات مواتية، إسرائيلياً وأميركياً، في الوضع الفلسطيني؛ كما سقط الرهان على انهيار إيران وسورية. وقد أخفقت واشنطن في إقناع الدول العربية، إضافة إلى تركيا، في احتضان النظام العراقي الجديد ومساعدته على تأسيس قواعد شرعيته. قبلت الدول العربية، تحت الضغط الأميركي، النظام

الجديد ممثلاً للعراق في الجامعة العربية، ومشاركته في اجتماعات دول جوار العراق؛ ولكن أغلب الدول العربية أحجمت عن فتح سفاراتها في بغداد. وما أن اتضح الوجه الطائفي للحكم الجديد، وتعاظم النفوذ الإيراني في العراق، حتى أقفلت أبواب العواصم العربية كلها تقريباً أمام رئيس الوزراء المالكي. دولة الجوار الوحيدة التي تؤيد النظام العراقي هي إيران، التي ترى أن للشيعة الحق في حكم العراق؛ بالرغم من أن هذا التأييد يصاحبه نشاط إيراني لاختراق القوى الشيعية المختلفة، ودفع الأمور باتجاه إفشال المشروع الأميركي في العراق.

لماذا أخفقت الولايات المتحدة في العراق؟

1- واجه مشروع الغزو والاحتلال، منذ لحظاته الأولى، معارضة عالمية واسعة النطاق، رسمية وشعبية. وفشلت الجهود البريطانية–الأميركية في الحصول على غطاء شرعي دولي للغزو من الأمم المتحدة، نظراً للمعارضة الروسية، والفرنسية، والصينية المشتركة في مجلس الأمن. وبالرغم من أن المجلس أخذ بالمتغيرات الناجمة عن الاحتلال في الاعتبار، وقدم غطاءاً قانونياً دولياً لإدارة الاحتلال والوجود العسكري الأجنبي في العراق، إلا أن الضرر المعنوي للغزو كان قد وقع. ولعل رؤية الغزو باعتباره سياسة

ظالمة وغير شرعية دولياً ساهم مساهمة هامة في إشعال المقاومة العراقية، وفي تقديم غطاء للدول العربية المعارضة للغزو، والتي وفرت هامش حركة، ولو نسبياً، للمقاومة، مثل سورية. ما فاقم من هشاشة الغطاء الدولي للاحتلال أن أغلب حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا تخوف من استراتيجية السيطرة الأميركية الشاملة؛ وأن واشنطن أرادت التحكم الكامل في الشأن العراقي، بدون أن تترك للأمم المتحدة سوى تشريع هذا التحكم؛ وأن المقاومة العراقية عملت منذ بداية الاحتلال على استهداف أي وجود ملموس للأمم المتحدة.

شيئاً فشيئاً، سحبت الدول المشاركة في الاحتلال قواتها من العراق، لاسيما بعد أن تصاعدت المقاومة، وجاءت الانتخابات بحكومتين جديدتين في إيطاليا وأسبانيا. وقد أدت إطاحة أهم حليفين أوروبيين لواشنطن بعد بلير إلى إضعاف قوات التحالف وفاقمت من عزلة قوات الاحتلال الأميركي. في 2006 و2007، انتخب الألمان والفرنسيون رئيسة وزراء ورئيس يعتبران من المؤيدين لإدارة بوش. ولكن هذا المتغير في الوضع الأوروبي السياسي جاء متأخراً نسبياً، ولن يساعد كثيراً على تحويل الإخفاق الأميركي إلى نجاح.

2- لم تكن لدى واشنطن قبل الغزو أدنى معرفة بأوضاع العراق. لم يدرك الأميركيون أن العراق عاش في التسعينات حالة من الصعود الإسلامي، مثل أغلب المجتمعات العربية والإسلامية الأخرى. عندما انفجرت بوادر المقاومة الأولى، ظن الأميركيون أنهم إزاء وضع شبيه بوضع ألمانيا بعد الهزيمة النازية، بمعنى أن المقاومة ليست أكثر من حشرجات أخيرة لعناصر نظام مهزوم، سرعان ما ستنهار أمام حملات التمشيط التي سيقوم بها جيش الاحتلال. وقد عزز من هذه النظرية اختفاء الرئيس العراقي السابق وبياناته التحريضية. لم تدرك الإدارة الأميركية أن أرض العراق، لاسيما في المنطقة السنية، كانت تعج بآلاف الشبان الإسلاميين القادرين على خوض مقاومة طويلة المدى، ولا هي أدركت عمق الرفض العربي–الإسلامي لفكرة الاحتلال الأجنبي. ساعد المقاومة على التجذر القرار الأميركي بحل الجيش العراقي الوطني وأجهزة الأمن (مما ترك قوات الاحتلال وحيدة أمام الشعب العراقي والمقاومة)، وإقامة جيش وقوى أمن طائفية، لا تملك أميركا حتى ولاءها الكامل. كما ساعدها أيضاً حجم العنف والاستهانة بقيم المجتمع العراقي التي وظفتها قوات الاحتلال في عمليات التمشيط الأمني المبكرة، والمعاملة البشعة

للمعتقلين كما أظهرت فضيحة سجن أبو غريب. وبازدياد عزلة قوات الاحتلال، ازدادت الحاجة الأميركية لحزبي المجلس الأعلى والدعوة والحزبين الكرديين، مما سمح بتضخم دور هذه الأحزاب.

3- الخطأ الأكبر لإدارة الاحتلال كان وضع قواعد جديدة للاجتماع السياسي العراقي، قواعد أعطيت صبغة شرعية دستورية: التوزيع الطائفي-الإثني للسلطة، والقبول بفكرة تقسيم العراق فيدرالياً. سوغت هذه السياسة بمقولة الأقلية السنية والأكثرية الشيعية والقومية الكردية، وأن العراق ينقسم أصلاً إلى جنوب ووسط وشمال.

الحقيقة، بالطبع، هي شيء آخر. فمنذ بدأت الإحصاءات السكانية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يجر العثمانيون إحصاء سكانياً طائفياً واحداً. هذا التجاهل للتقسيمات الطائفية كان هو النهج الذي اتبعته الدولة العراقية الحديثة (الملكية والجمهورية، على السواء) في إحصاءاتها السكانية جميعاً. الإحصاء السكاني الوحيد الذي أجري على أساس طائفي هو ذلك الذي قامت به سلطة الاحتلال البريطاني في 1919، بعد شهور قليلة من السيطرة على العراق. وقد

وجد ذلك الإحصاء أن الفرق بين عدد السنة والشيعة هو فارق ضئيل لصالح الشيعة. ولكن معدي نتائج الإحصاء لم ينسوا الإشارة إلى أن الإحصاء لم يشمل جزءاً كبيراً من المناطق الكردية (التي هي سنية في أغلبيتها)، كما لم يتضمن العرب الرحل (الذين كانوا جميعهم من السنة). وبالنظر إلى أن الإحصاء اعتمد تعداد البيوت لا الأفراد، وإلى أن قطاعاً واسعاً من العرب السنة في الجزيرة والأنبار والصحراء العراقية لم يكن قد توطن بعد، فمن المستحيل القول طبقاً للإحصاء البريطاني بأن أي من الطائفتين يمثل الأكثرية.

المشكلة بالتأكيد ليست في من هم الأكثرية ومن هم الأقلية. المشكلة أن الرؤية الطائفية للعراق كانت مقصودة لذاتها، سواء من جهة الغزاة أو من جهة بعض حلفائهم من القوى السياسية الشيعية. ما أسس للرؤية الطائفية لدى الأميركيين يتعلق بأن غزو العراق كان جزءاً من إعادة رسم المنطقة ككل وليس العراق فقط، وأن التقسيم الطائفي والإثني كان أحد محاور الصورة الجديدة؛ كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 وضعت المجال السني في مقدمة الأهداف الأميركية. وليس هناك من شك في أن التحطيم المعنوي والثقافي الذي تعرض له سنة العراق في مطلع شهور الاحتلال كان مقدمة لعملية تحطيم لما تعنيه الثقافة والميراث السنيين ككل. أما المسألة الأخرى في

الرؤية الأميركية الطائفية للعراق فتتعلق بإيران. فقد اعتقد معسكر المحافظين الجدد في إدارة بوش الأولى أن إقامة عراق شيعي، ديمقراطي، مزدهر، وحليف لواشنطن، سيؤدي إلى تعزيز القوى المعارضة في إيران، ومن ثم إلى إسقاط الحكم الأصولي، أو على الأقل إلى إصلاحه باتجاه علاقات أفضل مع الولايات المتحدة.

انتشر التشيع بين العشائر العربية الريفية في الجنوب منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، تحت سمع وبصر الولاة العثمانيين وبتشجيع منهم. كان لانتشار التشيع بين العشائر أسباب عديدة، لا مجال هنا للتوسع فيها. ولكن المهم أن حداثة هذه العملية، ووصولها إلى نهاياتها في مطلع القرن العشرين، جعلها عملية غير مكتملة. وهو ما أدى إلى انقسام الكثير من العشائر بين التشيع والتسنن بحكم موقع أفخاذها الجغرافي، أو ابتعادها عن، واقترابها من، مراكز التبشير الشيعي. وهو ما ينطبق على عشائر بارزة مثل شمر والدليم والجنابيين والجبور وربيعة وتميم وطيء وعقيل، وغيرها، كما ينطبق على الجغرافيا العراقية بشكل عام. تشيع أغلب عشائر المنتفق، ولكن شيوخ المنتفق من آل السعدون ظلوا سنة، وكذلك عدد من سكان الناصرية. وبينما تعتبر البصرة والحلة مناطق شيعية، فإن المنطقة بين الحلة وبغداد هي منطقة مختلطة، يغلب السنة على كثير من مدنها وقراها، كما أن ثلث

محافظة البصرة من السنة. وتكاد عشائر عنزة السنية تسيطر على معظم الصحراء الغربية؛ بينما يتواجد السنة، وبأعداد أقل، حتى في العمارة وكربلاء والديوانية. أما في الوسط والشمال، فيقطن الشيعة مدينة بلد، شمالي بغداد، ويتواجدون في تلعفر وكركوك وقراهما، بل وحتى غرب مدينة بغداد في بعض من قرى الأنبار. وتعتبر مدينة بغداد الكبرى مثالاً على التداخل السني – الشيعي، إذ تقع أحياء سنية تاريخية، مثل الأعظمية، في شرق المدينة ذي الأغلبية الشيعية، وأخرى شيعية تاريخية، مثل الكاظمية، في غرب المدينة ذي الأغلبية السنية.

وبالرغم من الكثافة السكانية الكردية المرتفعة في المحافظات الشمالية الثلاث: السليمانية وأربيل ودهوك، فإن الأكراد يتواجدون في عدد آخر من المحافظات العراقية، بما في ذلك بغداد، الموصل (نينوى)، صلاح الدين، ديالى، والتأميم (كركوك). كما أن المحافظات الكردية الرئيسية الثلاث غير خالصة كلياً للأكراد.

هذا التداخل المعقد بين العراقيين، جعل من السياسة الأميركية الطائفية والفيدرالية قنبلة موقوتة، سرعان ما انفجرت في وجه إدارة الاحتلال ودفعت العراق إلى هوة هائلة ودموية من العنف. لا السنة، الذين يرون أنفسهم حراساً لوحدة العراق، قبلوا تقسيم البلاد، ولا

القوى السياسية الشيعية استطاعت حسم الوضع لصالحها؛ ولا واشنطن ضمنت ولاء حلفائها في العملية السياسية. النتيجة المؤكدة كانت تدمير صورة الاحتلال، وتدمير وهم العراق الديمقراطي المزدهر.

4- على مستوى دول الجوار، ساهم نظام المحاصصة الطائفية والإثنية ومشروع الفيدرالية في تطورين بالغي الضرر بالمشروع الأميركي في العراق: الأول كان فتح مجال إضافي للتغلغل الإيراني في العراق، والثاني كان إثارة مخاوف عميقة لدى الدول العربية وتركيا. بإيقاع العراق في حالة من فراغ الدولة، وبانفجار الصراع السني-الشيعي والشيعي-الشيعي، فضلاً عن الانقسام الكردي-الكردي بين السليمانية وأربيل، من ناحية، وبينهما وخصوم الحزبين الكبيرين، من ناحية أخرى. ازدادت حاجة القوى الشيعية، سواء تلك التي كان لها علاقات سابقة بطهران أو تلك التي لم يكن لها مثل هذه العلاقات، للمساعدات الإيرانية. وكذلك كان حال معسكر جلال الطالباني في المنطقة الكردية. بل حتى العشائر الشيعية الجنوبية، التي نظرت لإيران دائماً نظرة شك، أصبحت تسعى لتوطيد العلاقة بالإيرانيين، باعتبارها ضرورة للحفاظ على النفس والدور. وقد اتبعت طهران سياسة ديناميكية في العراق، ليس فقط لاعتبارات طائفية وتاريخية

واستراتيجية بعيدة المدى، ولكن أيضاً لاحتمالات انفجار الصراع مع الولايات المتحدة على خلفية المشروع النووي الإيراني. من جهة أخرى، أدى تصعيد الاحتلال للاتجاهات الراديكالية، وإفساحه المجال لتوسع النفوذ الإيراني، ودفعه العراق على طريق الحرب الأهلية والتشظي، إلى أن يضع المشروع الأميركي في العراق استقرار ووحدة الدولة القطرية في الجوار موضع الشك، وإلى إثارة مخاوف عربية وتركية عميقة. في البداية، رضخت الدول العربية إلى (قرار، تاركة؟) ترك الشأن العراقي للقرار الأميركي، ولكن منذ نهاية 2006، على الأبعد، لم تعد أغلب الدول العربية ملتزمة بهذه السياسة.

كل دول الجوار العراقي، بما في ذلك القريبة من واشنطن أو الحليفة لها، تدرك الآن الأهمية البالغة لدور القوى المعارضة للاحتلال وقوى المقاومة ووزنهما. وقد فتحت العواصم العربية، بما في ذلك الرياض، وعمان، والدوحة، والقاهرة، ودمشق، وطرابلس، وأبو ظبي، بهذه الدرجة أو تلك، أمام القوى المعارضة للاحتلال. وباتساع الهوة بين قوى المقاومة الرئيسة والقاعدة، لم يعد من الممكن وضع الجميع في خانة الإرهاب، وتراجعت إلى حد كبير خشية دول الجوار من الاتصال بالمقاومة، لاسيما أن الأميركيين أنفسهم راحوا يعملون في الاتجاه ذاته.

بل ثمة ما هو أكثر من ذلك؛ فذهاب أكراد العراق بعيداً في استفزاز تركيا بتوفير ملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني التركي، وفي محاولة فرض سيطرتهم على كركوك بوسائل شرعية وغير شرعية، ما كان يمكن أن يمر بلا عواقب. الكيان الكردي المستقل أو شبه المستقل في شمال العراق، وتأثيراته المؤكدة على قطاع من الأكراد الأتراك، هو في حد ذاته مصدر تهديد للأمن التركي؛ وبتصاعد نشاطات المجموعات الكردية الإيرانية، التي تتمتع بحماية أميركية، في المنطقة نفسها، سرعان ما ستأخذ النظرة الإيرانية لحلفائها في شمال العراق في الانقلاب.

تعتبر هذه التطورات انقلاباً كبيراً على ما كانت عليه الأمور في مطلع الاحتلال، وتعمل ببطء، ولكن في شكل حثيث، على تعقيد الأزمة الأميركية في العراق.

5- يحتاج قيام الدول ظروفاً موضوعية مواتية، ولكن ذلك يجب ألا يقلل من دور القادة والقوى السياسية القيادية. وقد اعتمد الأميركيون في مشروعهم، بغرور لا يخفى، على عدد من العراقيين غير المؤهلين لقيادة مشروع وطني أو بناء دولة. الحقيقة أن معظم حلفاء الأميركيين تصرف من البداية، وربما بتشجيع وتواطؤ من إدارة بريمر، كعصابة للنهب والقتل. دخلت القوى

الشيعية المعارضة السابقة العراق مع الدبابات الأميركية بهدف تأسيس سيطرة شيعية، وما أن تصاعدت المقاومة حتى تبنت مشروعاً فيدرالياً تقسيمياً بالتفاهم مع الأكراد. أما أغلب السنة المنخرطين في العملية السياسية فقد أظهر قدراً كبيراً من الانتهازية. الصدر، الذي افتقد الخبرة والاستقرار النفسي، وجد نفسه في تناقض مع القوى الشيعية الأخرى ومراجع النجف، مما أضعف قدرته على تبني موقف وطني. وسرعان ما انضوى في العملية السياسية في ظل مناخ انقسام طائفي دموي. هذا إضافة إلى أن تياره يضم مجموعات هي أقرب للعصابات، التي لم يكن له سيطرة حقيقية عليها جميعاً. علاوي، الذي تلقى دعماً أميركياً وعربياً كبيراً، بدا كأنه بعثي قديم في عباءة أميركية، وسرعان ما خسر ثقة السنة والشيعة على السواء. وهكذا، ففي حين كان العراق أحوج ما يكون لقيادة وطنية مسؤولة، لم تستطع قوى العملية السياسية إنتاج هذه القيادة.

6- ومنذ 2007 على الأقل، بدأ الروس في القيام بدور فعلي مناهض للوجود الأميركي في العراق، أولاً لتصاعد التهديد الأميركي لروسيا في أوروبا، وثانياً لمحاولة روسيا استعادة دورها الدولي بعد أن خرجت نهائياً من عنق الزجاجة الاقتصادي. وإلى

جانب الدعوة التي وجهتها موسكو لهيئة العلماء المسلمين المعارضة للاحتلال لزيارة روسيا، فهناك مؤشرات على أن موسكو تسمح لتجار السلاح ببيع سلاح روسي لقوى المقاومة العراقية، في شكل محدود على الأقل.

الإخفاق في العراق والوضع الأميركي الدولي

تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكبر القوى التي عرفها التاريخ الإنساني وأكثرها تميزاً. فللمرة الأولى في التاريخ، وفي عصر يشهد تطوراً هائلاً في وسائل الحركة والاتصال، ثمة دولة تمتلك الثروة، تعتبر لاعباً أساسياً في نظام السيطرة على مصادر الثروة، تمتلك قوة عسكرية كبرى قادرة على الانتشار في كافة أنحاء العالم، وتحتفظ بأدوات العلم والتقنية الضرورية لتوليد القوة العسكرية والحفاظ على موقعها العسكري المتقدم على دول العالم الأخرى، واتساع نفوذها السياسي. كما تمتلك الولايات المتحدة وسائل التفوق في مجال التأثير الثقافي والفكري العالمي، من الجامعات رفيعة المستوى إلى الإنتاج البحثي الكبير، ومن السينما إلى التلفزة والإنترنت، ومن الأزياء إلى أنماط الاستهلاك الغذائي والترفيهي. ولكن لا ينبغي لأي أحد أن يقلل من أثر إخفاق المشروع الأميركي في العراق، وإخفاق الاستراتيجية التي

أسست لـه، علـى مجمـل الوضـع الأميركـي العـالمي، لاسـيما أن هـذا الإخفاق جاء، ومن منظور أميركي بحت، في لحظـة بالغـة الحساسـية في نظام العلاقات الدولية. إن كـان أحـد أهـم أهـداف غـزو العـراق هـو الوصول إلى السيطرة الشـاملة، فقـد أطـاح الإخفـاق في العـراق حتـى بوضع التفرد النسبي الذي مارسته الولايات المتحدة في السياسة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية.

1- كان أحد أهم أهداف غزو العراق هو فرض توجه أميركي سياسي-ثقافي على الدول العربية، بما في ذلك الدول الصديقة للولايات المتحدة. ولكن الإخفاق في العراق (ومن قبله وبعده فلسطين ولبنان) حول علاقات واشنطن بالدول العربية مع بداية 2007 من سياسة الإملاء إلى ما يقترب من الاستجداء. ولولا الخلل البالغ في علاقة الأنظمة العربية بشعوبها وبعضها البعض، والخلل في رأس أنظمة عربية مؤثرة، لاستطاعت تحقيق مكاسب استراتيجية من اضطراب الوضع الأميركي.

2- تراجعت أيضاً قدرة واشنطن على فرض سياساتها على تركيا، التي تربطها بالولايات المتحدة أصلاً علاقات تحالف معقدة. وربما لولا الإخفاق في العراق (والهزيمة في لبنان)، وما يثيره من جدل

في الطبقة السياسية والعسكرية الأميركية، لكانت إيران وسوريا تعرضت لهجوم أميركي منذ زمن، بالرغم من أن احتمال الحرب على إيران لم يزل قائماً.

3- الموقف الأوروبي من الولايات المتحدة لم يكن، ولا هو الآن، بعيداً تماماً؛ فالدول الأوروبية، حتى في ذروة معارضتها للحرب، لم تكن تريد للاحتلال الأميركي الهزيمة؛ كما أن نجاح ميركل في ألمانيا وساركوزي في فرنسا يخفف إلى حد كبير من خسارة إدارة بوش لأصدقائها في أسبانيا وإيطاليا. ولكن من الضروري ملاحظة أن العراق (كما باقي نقاط الإخفاق الأميركي) قد دفع واشنطن منذ 2006 إلى التخلي عن سياسة التفرد، التي شكلت مرتكز استراتيجيتها العالمية خلال إدارة بوش الأولى، ومن ثم مد اليد للحلفاء الأوروبيين والعودة للأمم المتحدة وحلف الأطلسي.

4- ساهم الإخفاق الأميركي في العراق، سواء بتقديم المثال أو كقوة دفع معنوية، في تدهور الوضع بأفغانستان، التي اعتبرت خلال حملة بوش الانتخابية الثانية نموذج نجاح لسياسة التدخل ومحاربة الإرهاب. بالإخفاق في العراق، والعودة القوية لطالبان والقاعدة

في أفغانستان، تكون استراتيجية الحرب الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش في 2002، وسياسة نشر الديمقراطية، والحرب على الإرهاب، قد قاربت نهاية الطريق.

5- قوضت الاستراتيجية الأميركية الخارجية (والعراق في قلبها) خلال السنوات الأربع الماضية، السلطة الأخلاقية للولايات المتحدة. لم تستطع واشنطن، مثلاً، مد يد العون لأصدقائها من الليبراليين والأثرياء الجدد في روسيا؛ وبعد أكثر من عقد على انهيار دور الدولة في روسيا، أطاحت الدولة خصومها وعززت دورها كتجسيد للاتحاد الروسي. وبعد أن صعدت الولايات المتحدة في المخيال العالمي خلال التسعينات باعتبارها مثال الحرية والرفاه وحلم المهاجرين، أصبحت ترى كمصدر تهديد للسلم، يتجنب زيارتها الأكاديميون ورجال الأعمال ما أمكن. وتمر علاقات الولايات المتحدة بالرأي العام العالمي والشعوب العربية والإسلامية بأسوأ مراحلها على الإطلاق.

6- أفسح الانشغال الأميركي في العراق، وعموم المنطقة العربية- الإسلامية (إضافة إلى الارتفاع الهائل في أسعار النفط والصعود

الاقتصادي الصيني) المجال لتعزيز دوري روسيا والصين على مستوى العالم. الخسائر الأميركية المالية في العراق قد لا تكون كبيرة بالقياس للناتج القومي الأميركي؛ ولكن الولايات المتحدة، طبقاً لأرقام منتصف 2006، هي دولة مدينة أصلاً، بحيث يصل دينها الخارجي (10 تريليون دولار) إلى 70 بالمائة من دخلها القومي (البالغ 13.2 تريليون دولار). في حين لا يتجاوز دين الصين 11 بالمائة، وروسيا 27 بالمائة، من الدخل القومي. مع العلم بأن كلاً من روسيا والصين تتمتع بفائض نقدي ضخم. وبالرغم من استحالة توقع الطبيعة التي سيأخذها النظام العالمي على مستوى العلاقات بين القوى الكبرى خلال السنوات المقبلة، بالنظر إلى التداخلات المعقدة في الوضع العالمي الجديد، فمن الصعب تجاهل التباين بين الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة والصين، النهوض الاقتصادي المتسارع لروسيا، واتساع نطاق النفوذ السياسي الصيني والروسي. وتبدو خطوة نشر الصواريخ الأميركية المضادة للصواريخ في عدد من دول أوروبا الشرقية مؤشراً على الإخفاق السياسي والعودة إلى وسائل الردع المجردة لتوكيد التفوق الأميركي.

الوضع الراهن للقوى المختلفة في العراق

1- بالرغم من عدم وضوح أي جدوى ملموسة من استمرار الوجود العسكري الأميركي، وأن هذا الوجود لن يجلب إلا المزيد من الخسائر للعراقيين والمحتلين على السواء، فإن الإدارة الأميركية ستقاوم وإلى آخر لحظة ممكنة إعلان جدول انسحاب من العراق. السبب الرئيس وراء هذه المماطلة الأميركية أن إعلان الانسحاب هو في الحقيقة إقرار بالهزيمة، بكل ما يمثله من عواقب على الوضع الأميركي في المنطقة والعالم. ثمة رأي قوى داخل الإدارة الأميركية وفي دوائر الخبراء المؤيدين لغزو العراق يقول بإمكانية تحقيق انتصار حاسم على المقاومة العراقية خلال 5-7 سنوات، إن تحسن المناخ الإقليمي لصالح الولايات المتحدة (سوريا، إيران، السعودية)، وسارعت الحكومة العراقية باتخاذ خطوات مصالحة حقيقية، تعزز المشاركة السنية وعملية بناء الدولة. الأرجح أن الرئيس بوش لن يتخذ قرار الانسحاب قبل نهاية ولايته، وأنه، على طريقة الرئيس جونسون في فيتنام، سيترك قرار العراق للرئيس القادم. ثمة عدد من الشروط التي يمكن أن تساعد على اتخاذ قرار الانسحاب الأميركي من العراق، بينها:

أ- أن يبرز إجماع في واشنطن على أن أعباء الإخفاق في العراق باتت تفوق الأعباء الدولية المترتبة على الاعتراف بالهزيمة.

ب-أن تتصاعد المطالب العربية والإسلامية بالانسحاب الأميركي، لاسيما من الدول الصديقة لواشنطن.

ج-أن يبرز بديل عراقي وطني للنظام، مطمئن ولو نسبياً للوضع الدولي والإقليمي والدول العربية، ويضمن عدم سقوط المنطقة السنية في يد القاعدة.

د- أن يتصاعد التناقض الأميركي مع روسيا والصين.

2- النظام العراقي الحالي هو نظام هش في أحسن الأحوال. نظراً لتقويض النظام السابق هيكلياً ودستورياً، فإن النظام الحالي سيحتاج زمناً طويلاً قبل أن يؤسس تقاليد دستورية ووطنية راسخة، مما يجعل وجوده مرتبطاً إلى حد كبير بوجود قوات الاحتلال والوجود الوهمي لحكومة ما. ولكن الحكومة تعاني من الصراعات الشيعية- الشيعية المحتدمة على السلطة والثروة؛ إضافة إلى وجود خلافات سياسية حقيقية بين القوى الشيعية حول مستقبل العراق. وفي ضوء الانسحابات الشيعية الهامة من الحكومة، وعدم الاطمئنان الأميركي لأداء رئيس الوزراء واستجابته الكافية لمطالب المصالحة، فإن بقاء الحكومة بات رهيناً

بقرار أميركي أو بموقف القوى السنية المشاركة في العملية السياسية، وعلى رأسها جبهة التوافق. خروج جبهة التوافق من الحكومة يعني سقوطها التلقائي، أما خروج التوافق من مجمل البنية السياسية فسيقوض شرعية النظام ككل.

3- تفتقد التيارات والشخصيات المناهضة للاحتلال مركز الثقل القادر على جمع شتاتها، وقد تأثرت إلى حد كبير بتورط التيار الصدري في المشروع الطائفي، وانضوائه وكتلة التوافق في العملية السياسية. ولكن ثمة تطورات هامة على هذا الصعيد؛ فتنظيمات المقاومة الرئيسة السبعة، التي تمثل مركز المعسكر المناهض للاحتلال، وأداة هذا المعسكر الفاعلة، تميل إلى التكتل في ثلاث قوى: قوة سلفية معتدلة التوجه، وتضم الجيش الإسلامي في العراق، جيش المجاهدين، وأنصار السنة؛ وقوة إخوانية التوجه، وتضم حماس العراق وحركة المقاومة الإسلامية "جامع" ؛ وقوة إسلامية – وطنية التوجه، وتضم كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين. إن نجحت هذه القوى الثلاث في التوصل إلى اتفاق جبهوي حول برنامج سياسي وطني، يأخذ في الاعتبار خصوصيات العراق، فيمكن أن تصبح نواة بديل سياسي وطني، ينضم إليه لاحقاً كل من هيئة علماء المسلمين، والعلماء الشيعة

المناهضين للاحتلال وللعراق الطائفي، وعدد ملموس من شيوخ العشائر الشيعية والسنية، الإسلاميين الأكراد، وأغلب القوى السياسية والشخصيات السنية المطالبة بالانسحاب الأميركي. وفي حال فتح الحوار مع حزب الفضيلة وكتلة التوافق والتيار الصدري، وانضمت هذه القوى بعد انسحابها من العملية السياسية للإطار الجبهوي، فسيصعب على أي إدارة أميركية تجاهله أو تجاهل التفاوض حول مطالبه.

المشكلة التي يواجهها بروز مثل هذا البديل تتلخص في:

أ- أن هذه القوى هي في مجملها جديدة على العمل السياسي، ولا تختزن خبرة في العمل الجبهوي، مما سيعيق عملية التوفيق بين طموحاتها وتنظيم العلاقات بين أطرافها.

ب- أنها تحتاج دعماً ورعاية عربية وإسلامية.

ج- أن من الصعب، وليس من المستحيل، اتفاق هذا العدد من القوى على المرحلة الانتقالية بين النظام الحالي والنظام البديل، لاسيما في ظل التوتر الطائفي والوجود الأميركي والتدخل الإيراني، وما تواجهه البلاد من وضع كارثي.

بيد أن من غير الممكن تصور وجود مخرج وطني آخر للعراق. والملاحظ أن القاهرة شهدت قبل عقد مؤتمر شرم الشيخ لدول الجوار العراقي والأطراف الدولية في مطلع مايو/ أيار 2007، تعاوناً مصرياً- سعودياً لتشكيل تجمع عراقي وطني بديل للحكومة الحالية. فقد دعي للقاء في القاهرة كل من رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، حزب الفضيلة، جبهة التوافق، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، ورئيس جبهة الحوار الوطني صالح المطلق، وطلب منهم الاتفاق حول برنامج جبهوي. ولكن هذه المحاولة، التي تشير إلى تسارع السعي لإيجاد بدائل للنظام الحالي، لم تحقق نجاحاً، ربما لأن جبهة التوافق ما تزال أقرب إلى التصور الأميركي للأمور منها إلى التصور المصري – السعودي، وترفض حتى الآن الخروج من الحكومة الحالية؛ إضافة إلى أن بعض أطراف اللقاء استشعر محاولة لإعادة علاوي، المرفوض على نطاق واسع، إلى الحكم.

4- ما أكدته تجربة سنوات الاحتلال الأربع بما لا يدع مجالاً للشك أن من غير الممكن فصل العراق عن محيطه العربي، لا شعبياً ولا رسمياً. ولكن الدور العربي الرسمي (الذي نشط قليلاً خلال الفترة الأخيرة) في تحديد مستقبل العراق ما يزال دوراً خجولاً ومحدوداً، بالرغم من الخشية العربية العلنية من الانقسام

الطائفي في المنطقة واتساع النفوذ الإيراني، والإخفاق الأميركي المتسارع.

احتمالات المستقبل

1- أول هذه الاحتمالات هو تحقيق نجاح ملموس للخطة الأميركية الأمنية التي انطلقت في فبراير/ شباط، وما يفترض أن يواكبها من تعديلات دستورية عراقية ومصالحة وطنية. في هذه الحالة، سيطول أمد الاحتلال لزمن غير محدد، وسيكون بإمكان الإدارة الأميركية إسكات الأصوات المعارضة للاحتلال، داخل أميركا وخارجها، والمضي في بناء النظام العراقي الجديد، ربما بجرعة استرضاء أعلى للسنة العرب. ولكن هذا الاحتمال، في ضوء المعطيات الراهنة، هو أكثر الاحتمالات ضعفاً، بل يبدو أنه طوي بالفعل لصالح المسار السياسي وبحث تخفيف عدد قوات الاحتلال.

2- الاحتمال الثاني هو تقديم القيادة العسكرية للاحتلال، عند موعد تقييم الخطة الأمنية في سبتمبر/ أيلول، تقريراً يخلص إلى الفشل في تحقيق تقدم أمني أو سياسي يذكر، مما سيعني توصية عسكرية أميركية غير مباشرة بالانسحاب من العراق، وهو ما لن

يستطيع الرئيس الأميركي تجاهله. ويبدو هذا، على الأقل الآن، احتمال غير مرجح، نظراً لتعلق القيادة العسكرية الأميركية بأمل الخروج من العراق بلا نصر ولا هزيمة، والضغط الذي يمكن أن تمارسه وزارة الدفاع على الجنرالات لتقديم التقرير في صيغة قريبة من تصور الإدارة للوضع.

3- الأرجح أن يأتي التقييم المرتقب غامضاً بعض الشيء، لا يقر بفشل قاطع ولا يدعي نجاحات كبرى، مما سيسمح باستمرار الوجود العسكري الأميركي، واستمرار الجدل حول جدوى هذا الوجود، واستمرار المقاومة.

4- بيد أن عجز الخطة الأمنية، والمتغيرات التي يفترض أن يتعهدها المالكي في النظام، عن تحقيق انفراج كاف في الوضع العراقي، قد يدفع الإدارة الأميركية نحو تدويل جزئي (ربما يصاحبه خفض ملموس لتعداد قوات الاحتلال)، تحت غطاء الأمم المتحدة، بما في ذلك محاولة إشراك قوات عسكرية، عربية وإسلامية، في حماية النظام الحالي. وقد يسبق هذه الخطوة، ويصاحبها، محاولة لاسترضاء الدول العربية والإسلامية بإجراء تعديلات دستورية في بنية النظام العراقي، تأخذ في الاعتبار مخاوف هذه الدول من

الطبيعة الطائفية للنظام، من النفوذ الإيراني داخله، ومن احتمالات تقسيم العراق طائفياً وإثنياً. ولكن هذا الاحتمال قد يعيد خلط الأوراق، ويدفع بقوى جديدة إلى ساحة المقاومة المسلحة، لاسيما إن استبعدت إيران من الاتفاق.

5- الورقة الغامضة الأولى في تحديد مستقبل العراق هي ورقة ولادة بديل جبهوي وطني، تشكل نواته قوى المقاومة الرئيسية، لاسيما ما يتعلق بمدى اتساع الدائرة الوطنية لهذا البديل، مدى توفر دعم عربي وإسلامي له، ومدى استعداد الأطراف الوطنية المشاركة في النظام الحالي الانسحاب من العملية السياسية والعمل على تقويض شرعية النظام. ويمكن القول أن هذا احتمال البديل الوطني هو في سباق محتدم مع احتمالات استمرار الاحتلال وإدامة النظام الحالي.

6- تتعلق الورقة الغامضة الثانية باحتمالات التفاهم والحرب في العلاقات الأميركية – الإيرانية. احتمال التفاهم هو الأضعف، في ضوء التصميم الإيراني على مواصلة تطوير البرنامج النووي، وفي ضوء الخلافات الأميركية – الإيرانية المتصاعدة حول لبنان وفلسطين. ولكن تفاهماً بين الطرفين في العراق، سيترك أبلغ

الضرر على المقاومة وعلى وضع العرب العراقيين السنة، بل وعلى هوية العراق وعلاقاته العربية. أما إن مضت الأمور نحو توجيه ضربة أميركية عسكرية لإيران، فمن الصعب التنبؤ بمدى تأثيرات الحرب على العراق والمنطقة ككل واتجاهها.

7- أما الورقة الغامضة الثالثة فهي القاعدة. فقد بات نفوذ القاعدة في العراق، وبعض جواره، يشكل مصدر قلق كبير، عالمياً ولدى عدد من العواصم العربية. بل أن التبرير الأميركي السياسي لاستمرار التواجد العسكري في العراق، ينحو لإبراز خطر القاعدة واتساع نطاق نشاطاتها. السؤال الهام هو ما إن كان تبلور توافق جبهوي بين قوى المقاومة الرئيسية السبع سيضعف القاعدة، أم أن العراق (والمنطقة ككل) يواجه مرحلة من الصعود القاعدي على كل الأحوال.

8- عندما تأتي لحظة الانسحاب الأميركي، فقد لا يحمل التخلص من الاحتلال نهاية لعذابات العراق والمخاطر على جواره العربي والإسلامي. فقد يطلق الانسحاب الأميركي تحالفاً ضمنياً، أو حتى صريحاً، بين الحزبين الكرديين الرئيسيين وعدد من القوى الشيعية، وعلى رأسها جماعة الحكيم، يستهدف السيطرة على

الشمال العراقي (بما في ذلك شرق الموصل، لتوظيفها ورقة تفاوض على كركوك)، السيطرة على جنوب العراق، وعلى معظم بغداد، وعلى محافظة ديالى، وإيقاع هزيمة جغرافية وسياسية بقوى المقاومة وبالعرب السنة. مثل هذا المشروع سيدفع بقوى إقليمية إلى الساحة العراقية، في شكل غير مباشر على الأرجح، وقد يؤسس لانقسام مسلح داخل المعسكرين الشيعي والسني على السواء. وعلى نتائج هذه المعركة، التي قد تطول وتكون بالغة البشاعة، سيتحدد مستقبل العراق وملامح توازنات القوة في جواره كله.

9- الطريق الأفضل والأسلم للعراق ولجواره العربي والإسلامي، هو العمل على إيجاد بديل وطني، تعمل دول عربية وإسلامية معنية على إطلاق تفاوض بينه وبين الأميركيين، برعاية من الأمم المتحدة، حول تأمين انسحاب أميركي، وانتقال سلمي لحكومة انتقالية من التكنوقراط، تضع أسس نظام عراقي وطني جديد، بدعم عربي وإسلامي.